الأمناء

www.alomanaa.net

الخميس - ٥ أكتوبر ٢٠١٧ - الموافق ١٤ محرم ١٤٣٩ هـ

عدنان الأعجم

حقيقة

قطر وتركيا دعمتا الربيع العربي قبل أن يتحول إلى جحيم ولم نسمع عن السيادة والوطنية على الرغم من الدماء التي سالت في ذلك الربيع ، والشرعية اليمنية عندما استعانة بدول التحالف من أجل إنهاء الانقلاب لم تتحدث عن السيادة ..

اليوم في غزة صور السيسي في كل شوارع غزة ، وعندما يتعلق الأمر بالجنوب فالموضوع خطير وعلى الجنوبيين أن لا يتقاربوا مع الإمارات المتواجدة على الأرض بطلب من الشرعية ، ولكن على الإمارات أن تساعد الشيطان إلا الجنوب هذا هو المطلوب باختصار !!

ولازالت تلك القوى ترضع من قطر وتسبح باسم أردوغان وشعب الجنوب يعول على الله والإرادة .

الإمارات لم نرى منها إلا كل خير ونتمنى أن تكون إلى جانب الإرادة الجنوبية ، ونحن نقدر مواقفهم الإنسانية والبطولية تجاه شعب الجنوب سلما وحربا وسنكون معهم ولو كره الكارهون ..

الجنوب أكبر منكم ..

عبدالكريم سالم السعدي

يقيس البعض قوة الجنوب وتماسكه وصحة وسلامة أهداف ثورته من خلال سلوكيات معينة لأطراف أو لأشخاص ، وترى هذا البعض أمام أي فعل شاذ ترتكبه تلك الأطراف يذهب إلى التشكيك بقضية الجنوب ونهج ثورتها وأهداف تلك الثورة .

في الحقيقة أن مثل هذه الأحكام تفتقد للحكمة والنضج الذي يؤهل أصحابها لأن يؤخذ بأطروحاتهم ، فالثورة الجنوبية وأهدافها والجنوب عامة أكبر بكثير من أولئك القلة المتصارعة ، وأوسع من عقليات الأحكام القاصرة والتفسيرات السطحية إذا ما أدركنا حقيقة أن المتصارعين هم قلة جندت نفسها لتكون أدوات بأيدي أطراف لصراعات إقليمية ، وانقسمت تلك القلّة على نفسها لخدمة ذلك الهدف، وحقيقة أن هذان الطرفان المتصارعان لا يمثلان الجنوب ، وإن ادعيا ذلك التمثيل ، وأن الفئة الماكثة خارج ذلك الصراع تشكل نسبة أكثر من 80% من أبناء الجنوب .

البعض الجنوبي ذهب إلى تفسير ما حدث في الأيام الماضية في محافظة أبين بأعياد سبتمبر بأنه انتصار لطرف جنوبي على طرف جنوبي آخر ، وذهب أنصار الطرف الآخر إلى محاولة التقليل مما حصل على طريقة عفاش المعهودة بأن أولئك شرذمة قليلة ، وأرى من وجهة نظري أن ما حدث لا يعد انتصارا لطرف على طرف آخر ولكنه هزيمة للطرفين الجنوبيين المتصارعين ، كما أنني لا أرى معالجة ما حدث بخطاب عفاش ولكن يجب الوقوف أمام الظاهرة تلك التي حدثت فهي في مضمونها وأسبابها تشكل خطرا على الجنوب وثورته .

يجب أن نواجه حقيقة بأن هناك صراعا تشهده الساحة الجنوبية لا علاقة له بثورة الجنوب وأهدافها بالرغم أن أدوات ذلك الصراع جنوبية خالصة ،وإنما هو صراع ترجع أسبابه المتعددة والمتنوعة لحسابات إقليمية تعود أرباحها على دول وأطراف إقليمية تستخدم لذلك الصراع مجاميع جنوبية تم تجميعها وتهيئتها وتسميتها أيضا لتتصارع تحت رايات (الدولة والثورة) مقابل وعود مؤجلة لا ضمانات لها لكل طرف !

في اعتقادي أن الصراع استشرى وبات من الصعب التكهن بنهاياته ، وأعتقد أنه لن يتوقف هذا الصراع وعبث أدواته إلا من خلال علاج تلك الأطراف من داء التبعية لأطراف الصراع الإقليمي ، أو عزل تلك الأطراف وعدم التعاطي معها ومع دعواتها التي توظفها لخدمة صراعها الضيق دون مراعاة لجنوبيتها ولما يترتب على ذلك من أخطار .

تفعيل دور الفئة الجنوبية الواسعة الماكثة خارج صراع المصالح هذا من خلال حملة شعبية منظمة ترفض الصراع الجنوبي وتطالب طرفي الصراع بإيقاف هذا الصراع العبثي الذي أصبح محصورا بين أفراد يمثلون مناطق جنوبية معينة .

توحيد جهود الإعلاميين والصحفيين والكتاب والمثقفين الجنوبيين في اتجاه التوعية من مخاطر الصراع الحالي بأن هذا الصراع لا يمت للجنوب وقضيته بصلة ، وتحييد هذه الشريحة الهامة عن الانقسام والتبعية للأطراف المتصارعة .

مطالبة التحالف العربي بالالتزام بقواعد تواجده في الجنوب إنسانيا وسياسيا وعدم المساس أو العبث بالنسيج الوطني الجنوبي .

لاشك أن ثورتنا اليوم تواجه صعوبات من حيث الهجمة الشرسة التي تشنها قوى الاحتلال ضدها ، ومن حيث تراخي المواقف الإقليمية والدولية تجاه هذه القضية الوطنية التي تشكل نقطة ارتكاز لحل كثير من قضايا المنطقة والإقليم ، ومن حيث سلبية الأداء السياسي الجنوبي وحالة التشرذم التي تعيشها الساحة الثورية الجنوبية وحالة الفشل في إيجاد قيادة وطنية جنوبية توافقية تقوم على التمثيل الوطني وتضطلع بمهمة قيادة هذه المرحلة الهامة ، ومع كل ذلك فإنه لا يوجد مبرر لحديث البعض الجنوبي عن فشل التلاقي السياسي الجنوبي وإسقاطه على الثورة الجنوبية فهناك فرق بين فشل تحقق أسباب استمرارية الثورة وبين فشل قوى هذه الثورة في خلق تقارب فيما بينها .

اليمن في ذكرى انقلابيّ أيلول

د .محمد علي السقاف

مرت على اليمن في شهر أيلول (سبتمبر) الماضي بفارق أيام بسيطة مناسبتان: الأولى هي الذكرى الثالثة للانقلاب الذي قامت به جماعة الحوثيين في21 أيلول عام 2014 وأطلقت عليه صفة «ثورة»، والأخرى هي الذكرى الـ55 لـ «ثورة» 26 سبتمبر 1962 التي أطاحت الإمامة. ومع أن كلا الحدثين سمي «ثورة»، فهما في الحقيقة انقلابان ضد السلطة القائمة.

الفارق بين الانقلابين أن الحوثيين قاموا بالانقلاب على السلطة الشرعية التي تم انتخابها من الشعب اليمني في شباط (فبراير) ٢٠١٢ وعبر ميليشيات مسلحة استولت على السلطة بالقوة المسلحة ووضعت الرئيس الشرعي وحكومته رهن الاعتقال.

في حين جاء انقلاب ٢٦ سبتمبر بقيادة عبدالله السلال عبر انقلاب عسكري قام به عناصر من الجيش النظامي للإمام أطلق عليهم «الضباط الأحرار» تشبهاً بالضباط الأحرار الذين أطاحوا بالملكية في مصر.

لم يكن اختيار الحوثيين توقيت انقلابهم في أيلول ٢٠١٤ عفويا وإنما اختير بدقة أن يكون في ٢١ أيلول قبل تاريخ 26 منه الذي أطاح الإمامة التي يريد «أنصار الله» إعادتها إلى الحكم من جديد ولو كان ذلك في إطار الجمهورية كمرحلة انتقالية إلى أن تسمح الظروف بتغييرها.

ولعل الرئيس السابق علي عبد الله صالح الذي أطلقتُ عليه في مقال قديم في صحيفة يمنية في أواخر عام ١٩٩٨ «الإمام الجمهوري» بحكم سلطاته الواسعة خلافاً لنصوص الدستور كان يجيد اختيار دقة التوقيت لخلط الأوراق لبعض المحطات الهامة التاريخية لليمن.

فمع اتفاق الوحدة بين دولتي الجنوب والشمال كان من المقرر إجراء الاستفتاء على دستور الوحدة وإعلان قيام الدولة الواحدة بعد ذلك. وما حدث هو العكس إذ تم إعلان دولة الوحدة في ٢٢ أيار (مايو) ١٩٩٠ والاستفتاء على دستور الوحدة في ١٤-١٥ أيار ١٩٩١ وبالتالي حين انتقد قيام دولة الوحدة من دون استفتاء الشعبين في الشمال والجنوب، كان يرد على المنتقدين بأن الشعب استفتي فعلاً على الوحدة في أيار ١٩٩١ أي بعد عام من قيام دولة الوحدة!، وما كان اختيار الحوثيين لشهر أيلول في انقلابهم على الشرعية سوى امتداد لسياسة خلط الأوراق.

ولعل العنصر المشترك والاختلاف الرئيسي بين انقلابي أيلول ١٩٦٢ و ٢٠١٤ يتمثل في القاسم المشترك في حالة الانقلابين.

وفي الحالتين تدخلت أطراف إقليمية مؤيدة لمعسكرين متنازعين. ومع انقلاب الحوثيين على السلطة الشرعية وتمكن الرئيس هادي من الخروج من صنعاء إلى عدن أدى تمددهم مع حليفهم علي عبدالله صالح بغزوهم عدن والمحافظات الجنوبية إلى دعوة هادي المملكة العربية السعودية وبقية دول الخليج العربي إلى التدخل ليس بغرض حماية الشرعية فحسب بل أيضاً لحماية الأمن الخليجي والعربي بحكم العلاقة الوطيدة بين جماعة «أنصار الله» وإيران. وهنا يتضح الفارق الأساسي والجوهري بين أبعاد انقلابي ٢١ و٢٦ أيلول بوجود العنصر الإيراني في النزاع بين الأطراف اليمنية هذه المرة، إذ لم يعد الانقلاب يهدد اليمن فحسب بل الأمن القومي العربي برمته. واستشعر المجتمع الدولي أيضاً خطورة الموقف خاصة على مستوى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي الذين لم تكن خلافاتهم في الأزمة اليمنية عام ١٩٦٣ فقط بسبب الحرب الباردة حينها بين المعسكرين الاشتراكي والغربي ، وإنما بسبب أن محدودية الصراع انحصرت حينها في إطار اليمن في حين أن الوضع الحالي مختلف لأن وحدة الجنوب مع الشمال أضافت إلى اليمن الموحد بعداً استراتيجياً لم يملكه في السابق نتيجة إطلالة الجنوب على باب المندب وبحر العرب في المحيط الهندي الأمر الذي يهم الملاحة الدولية والمخاوف من إمكان سيطرة إيران عبر الحوثيين وصالح عليهما بجانب تحكمها بمضيق هرمز.

لهذا جرى الإجماع بين الدول الدائمة العضوية على قرارات مجلس الأمن الخاصة بالصراع اليمني، ولهذا أيضاً لم تعترف أي دولة بـ «المجلس السياسي الأعلى» ولا بحكومة الانقلابيين، بعكس اعتراف عدد من الدول العربية ومن معسكر الدول الاشتراكية بحكومة السلال بعد انقلاب ٢٦ أيلول ١٩٦٢.

في الخلاصة.. الآراء متباينة في توصيف ما حدث في ٢٦ أيلول، وهل هو انقلاب أم ثورة؟ في حين أن انقلاب ٢١ أيلول هو حصيلة عمل ميليشياوي.

إنه اليمن الذي لن يكف عن إثارة الدهشة عند كثيرين حتى في القرن الحادي والعشرين ! .

المقال الاخير

فكرة تأسيس دولة لم تعد صعبة في ظل الاختراع اليمني !

علي بن شنظور

من المعروف أن بناء الدول يترتب عليه وجود مؤسسات وطنية عسكرية ومدنية مبنية على أسس مؤسسية غير عشوائية أو فاسدة..

ويترتب عليه تحمل المسؤولية في تحقيق الأمن والاستقرار وحماية الحقوق والأرواح وصرف المرتبات وتوفير الخدمات من كهرباء ومياه وصرف صحي وخدمات صحية وتعليم ونظافة وطرقات وكل ما يتعلق بحياة المواطن الذي يعيش في ظل تلك الدولة.

ووفقا ومضمون وواجبات الدولة والسلطة المتعارف عليه عالمياً, فإن السلطات اليمنية منذ عقود وخاصة في الفترة التي نعيشها اليوم بسبب الحرب والانقلاب على السلطة ، فإنها لا توجد دولة بالمعنى الحقيقي لا في صنعاء السلطة والحكومة الغير معترف بها دولياً والمسيطرة على معظم الشمال والرافضة الاعتراف بشرعية الرئيس هادي ، ولا في الجنوب وسلطة الشرعية المعترف بها دولياً والتي تمثل المحافظات المحررة وتدير الجنوب الواسع..

إذن الجميع فشل في توفير متطلبات بناء الدولة حتى الآن, مع احترامنا لبعض الإيجابيات في الجنوب التي كانت قد تمت أو تتم بخجل تام.!

وبالتالي فإن غياب مؤسسات الدولة وواجباتها تجاه المواطن يجعل من السهل قيام دولة وفق الاختراع اليمني الباهر..! إذ لا يلزم أي دولة يتم إعلانها أي التزامات قانونية.!! فيا للعجب...!!

نعم هذا واقعنا .. مما يعني أن قيام دولة لا تدفع مرتبات كل شهر ولا توفر كهرباء وماء بشكل متواصل ولا خدمات ولا تقيم نظام.. بات قرارا سهلا.. فهل نتوقع أن يتقدم مجموعة من الكوادر لإعلان دولة مؤسسية عبر المناقصة والمزاد العلني ؟!! .

يمكن لشركة تجارية أن تقيم دولة في اليمن للشمال ودولة في الجنوب أو ثلاث دول حسب الطلب, وبشكل أفضل من وضعنا الحالي بكثير !.. وستكون مستفيدة لأنها سوف تستثمر الموانئ والمطارات والثروات في باطن الأرض وفوقها وتجمع الزكاة والضرائب وحق المجهود الحربي وحق المنافذ البرية وبدون رشوة وفساد.. وسوف تطور الاقتصاد والخدمات وتدفع الرواتب بالدولار وبزيادة..

الخلاصة..

هل يفكر من هم في السلطة بواجباتهم تجاه المواطن ؟ وبحالة البشر الذين بات بعضهم يفتش في براميل القمامة ليعيش شريفاً من بيع بقايا الخردة والبلاستيك ؟!!

الأمر الثاني...إذا صحت تقارير العبث بالموارد التي تُنهب وآخرها ما أشار إليه المهندس خالد بحاح والذي نأمل أن لا يكون ضمن المكايدات, فإن تلك التقارير تستوجب محاكمة وليس إقالة من يتسببون بالفساد ونهب الثروات..

ننتظر تغييرات قوية من الأخ الرئيس إذا أراد أن يختم حياته السياسية بعمل مشرف ، وننتظر تغيّرا إيجابيا في سياسة الأشقاء قادة دول التحالف العربي.. الوصي على بلدنا حتى نعود لرشدنا..